**الخاتمة العامة:**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول اعداد التقرير الخاص بالميزانية الافتتاحية في ظل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و التي يضمن السير الحسن لهذه العملية، و هذا من خلال الفصول الثلاث لهذه المذكرة ، و انطلاقا من الفرضيات الأساسية و الأساليب المشار إليها في المقدمة.

اذ تم التطرق في الفصل الأول إلى المخطط المحاسبي الوطني و أعمال الإصلاح الذي تم اشتقاقه من المخطط المحاسبي العام الفرنسي و المستوحى من اجل تلبية احتياجات التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال ، من خلال تقديم الإطار النظري و التقني له، عرض النقائص و المشاكل التي واجهتها في ظل الانفتاح نحو اقتصاد السوق و مختلف الاعتمال الإصلاح المرفقة والمتمثلة في السيناريوهات الثالث و الاختيار الجزائري لتبني لنظام محاسبي يتطابق مع المعايير الدولية المحاسبية.

و قد شمل الفصل الثاني على كيفيات و إجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و هذا بتقديم الإطار العام و مختلف قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي لهذا النظام الجديد و تبيان أهم الاختلافات الموجودة بينه و بين المخطط المحاسبي السابق ، ليتم بعد ذلك عرض منهجية معالجة المؤسسات لعملية الانتقال في ظل التطبيق الأولي مع احترام جميع القواعد و القوانين الذي ينص عليها.

أما الفصل المتبقي فقد قمنا بإسقاط عملية إعداد هذه الميزانية على أرضية الواقع، دارسين بذلك حالة لمؤسسة خاصة معنية، مع التركيز على المنهجية التي تنظم، تسير وتأخذ بعين الاعتبار مراعاة و احترام جميع القوانين التي نص عليها النظام الجديد و تطبيقها بإحكام .

و من خلال هذه الدراسة تم الإلمام بمختلف التساؤلات الجوهرية المطروحة و بناءا على ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

* هذا الانتقال لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة للتطورات و التغيرات الاقتصادية و التي تعرفها البلاد و الذي يعتبر ضروري خاصة بعد انفتاح الجزائر نحو اقتصاد السوق ( الحر ).
* اعتبار المحاسبة كأداة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات لخاضعة للضريبة، وليس كأداة تسيير تستعمل على إعطاء الصورة الصادقة للوضعية المالية، وتساعد على اتخاذ القرار.
* جاء المخطط المحاسبي الوطني لتلبية احتياجات الاقتصاد الموجه .
* عدم قدرة المخطط المحاسبي الوطني للإجابة على الاحتياجات الجديدة الناتجة عن الانفتاح نحو اقتصاد السوق.
* ظهور نقائص و مشاكل التي عانى منها المخطط المحاسبي الوطني ، و التي مست كل جوانبه، ابتدءا من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى غاية القوائم التي يقدمها، و جل ما تضمنه من قواعد للتقييم و التسجيل المحاسبي .
* إقدام الجزائر على تبني فكرة المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي و التي تعتبر كخطوة نحو التوافق المحاسبي و توحيد اللغة المحاسبية.
* تقريب النظام المحاسبي المالي للممارسة المحاسبية في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية، مما بسهل من قراءة القوائم المالية من طرف مختلف الأطراف المعنية بالمعلومة المالية.
* ضمان السير الحسن و الفعال للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي يعتبر كفائدة مرجعية التي تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسات.
* تنظيم و تسيير عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ليس من الأمر السهل خاصة للمؤسسات كبيرة الحجم،الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار و المراعاة على احترام جميع القوانين التي بنص عليها النظام الجديد و تطبيقها بإحكام .
* عدم احترام الإجراءات و الكيفيات الخاصة بعملية الانتقال و عمليات إعادة المعالجة يؤدي إلى فقدان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية و عدم إمكانية قابلية المقارنة بشكل يسمح بتقييم فعالية الوضعية المالية للمؤسسة وتحريف مضمون القوائم المالية .
* غياب الثقافة و الوعي المحاسبي لبعض أصحاب المهن المحاسبية.

من خلال النتائج و الملاحظات المتوصل إليهن من خلال الدراسة يمكننا إعطاء التوصية بما يلي:

* تكوين و تأهيل الإطارات علميا من اجل ممارسة المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية .
* ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة و بين مسالة تطبيق المعايير المحاسبية .
* إرساء ثقافة محاسبية جديدة بعيدة عن الاحتياجات الجبائية تخدم عملية الإفصاح و توفير المعلومات المحاسبية المالية الضرورية لمتخذي القرار.
* الأخذ بعين الاعتبار عن تطبيق النظام المحاسبي المالي لحجم المؤسسات المعنية و البيئة المحيطة بها .

فيما يخص عملية الانتقال فعلى المؤسسات :

* ضمان السير الحسن لعملية الانتقال و هذا لتفادي و تقليص المخاطر المتعلقة بمعالجة الحسابات.
* التحضير الجيد و توفير المناخ الملائم للأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.
* إعادة النظر في وسائل الاتصال، هذا بتوفر قاعدة أو شبكة تضمن السير الجيد و السريع للمعلومات بين أطراف المؤسسات.
* تكييف النظام المحاسبة خاصة المعلوماتية مع ما يستلزمه النظام المحاسبي المالي ، خصوصا ما يتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي و عرض القوائم المالية.
* تعيين إطارات من أصحاب المهنة المحاسبية المؤهلة على السهر و العمل على التطبيق الأولي بكل انسجام و توافق مع ما نصت به القوانين و القواعد النظام الجديد .